سر التخوف من صندوق قناة السويس 03

الاتفاق الإطارى حلقة تأزم جديدة تنتظر السودان 04

ملاحظات على انتخابات تونس: مأزق قيس سعيد 05

الحوار الوطنى فى انتظار مطالب لم تتحقق بعد!

كمال أبو عيطة: نضيف إلى مطالبنا رفض مشروع قناة السويس

خالد داود: مطلوب إعطاء ثقة للناس فى الحوار الوطنى

جورج اسحاق: لن ننسحب وقدمنا ما يفيد مخالفة صندوق القناة للدستور

سؤال

طرح نفسه على الساحة السياسية فى الفترة الاخيرة مفاده هل الحركة المدنية على وشك إعلان مقاطعتها للحوار الوطنى بعد التطورات الأخيرة؟ ، ماذا يجرى فى الكواليس، هل استجابت السلطة لتخوفات الحركة ؟ ومتى يمكن أن يبدأ هذا الحوار المنتظر بعد ٧ أشهر من الاعداد. المتحدث الرسمى باسم الحركة المدنية وعدد من أعضاء الحركة يجيبون.

يقول خالد داود المتحدث الرسمى باسم الحركة المدنية والمقرر المساعد للجنة الاحزاب السياسية بالمحور السياسى فى الحوار: نحن من البداية نطالب باطلاق سراح المحبوسين الذين لم يتورطوا فى عنف منذ نهاية شهر إبريل مع افطار الاسرة المصرية ، وتم الافراج عن عدد معقول من الأسماء التى طالبنا بها لكن أتوقع عددا آخر من الاسماء مثل أحمد دومة وعلاء عبد الفتاح ومحمد باقر ومحمد اكسجين، وكل من صدرت بحقهم أحكام تتعلق بالرأى ، نطالب باطلاق سراحهم بعفو رئاسى مثلما حدث مع حسام مؤنس وهشام فؤاد ويحيى حسين عبدالهادى وزياد العليمى ، بالإضافة لمئات آخرين من المحبوسين احتياطيا منذ اكثر من ٣ سنوات ، إذ يجب اطلاق سراحهم إذا كنا مقبلين على إصلاح سياسى حقيقى وعودة للنشاط الحزبى وعودة لحرية الاعلام وحرية التعبير عن الرأي.

وردا على من يصف مطالب الحركة المدنية بالمشروطية يقول خالد داوود: ان الاستجابة لهذه المطالب سوف تعطى الحركة ثقة فى الحوار الوطنى ، وفى نفس الوقت فكل التصريحات الخاصة بقيادات الحركة مثل حمدين صباحى وفريد حسنين ومدحت الزاهد تشير انه فى حالة عدم الافراج عن الاسماء اللى طالبنا بها ، سنعقد اجتماعا ونتشاور فى الامر ونرى ما إن كان تم تلبية طلبات الحركة المدنية أم لا ، قبل المشاركة.

يضيف خالد داوود: استغرقت الناحية الاجرائية والتنظيمية وتشكيل اللجان والاتفاق على الموضوعات وأسماء الشخصيات المشاركة وقتا طويلا ، ونستطيع القول أن ذلك تم بالتشاور وحدث تمثيل مناسب فى مختلف اللجان ، أما ما نطالب به حتى الان فهو اخلاء سبيل سجناء الرأى وبناء عليه يتم تحديد موعد لبدء الحوار. وفى نفس الوقت ينفى داوود بشكل قاطع توجه الحركة المدنية للانسحاب ، ولكنه يشير إلى حالة استياء نتيجة لاتخاذ قرارات هامة تتعلق بالملف الاقتصادى فى وقت يعتقد فيه أن القرارات الاقتصادية يفترض أن يتم طرحها للنقاش داخل جلسات الحوار ، مثل وثيقة ملكية الدولة وسياسة الاقتراض الخارجى او طرح مزيد من الصناديق السيادية مثل صندوق قناة السويس، ويضيف : "كل ما نقوله أننا لا نريد أن يكون الحوار الوطنى مجرد كلام، بل يكون تعبيرا عن ترجمة للاراء المتنوعة داخل المجتمع المصرى والتى لم تتمكن من التعبير عن نفسها خلال السنوات الماضية ويكون ذلك فى كل القضايا المطروحة سياسية واقتصادية واجتماعية. لكن استمرار الحكومة فى اتخاذ القرارات من دون التشاور الواسع داخل المجتمع مع الأحزاب والبرلمان بالتأكيد يدفع للتساؤل حول الجدوى المتوقعة من الحوار عندما ينطلق" .

ويؤكد خالد داوود ضرورة تغيير الأجواء العامة التى تجعل المواطنين والمواطنات لايعبرون عن رأيهم بحرية بسبب أنهم معرضون لالقاء القبض عليهم كما رأينا خلال الشهرين الماضيين فى سياق احداث ١١/١١ ، حيث تم إلقاء القبض على مجموعة اخرى منهم شريف الروبى وزياد ابو الفضل الذين كان قد تم الافراج عنهم من الحبس الاحتياطى منذ عام ٢٠١٩ ، كما تم القبض على مجموعة جديدة ، ويطالب بخلق أجواء مناسبة ليصبح لدى الناس ثقة فى جدية الحوار، زأنه سيعيدنا إلى درجة معقولة من حرية التعبير وهذا يتطلب التوقف عن القبض على أحد بسبب رأى على وسائل التواصل الاجتماعى .

كمال أبو عيطة عضو لجنة العفو الرئاسى ووزير القوى العاملة سابقا يقول: أستغرب ممن يتحدث عن انسحاب الحركة المدنية من الحوار الوطنى ، فالحوار لم يبدأ بعد حتى ننسحب منه، "نحن قلنا ضوابط لبداية الحوار وضمانات وضعناها ، ولو رجعنا للبيان سنجد أولها اخلاء سبيل كل المحبوسين بسبب الرأى وهذا لم يتم ، ثانيها فتح المجال العام وهذا لم يتم أيضا"، يضيف أبو عيطة : "لا ننكر أن هناك أشياء تمت ، مثل تشكيل أمانة الحوار بالمناصفة وهذه تمت بشكل كبير وأيضا الضمانات بالتفاوض مع ممثلى الرئاسة وافقوا عليها ، ولم يعترض أحد على مبدأ إطلاق سراح السجناء ولا على مبدأ فتح المجال العام واطلاق حرية الصحافة ، لكن هذه الضوابط لم تنفذ ، ونحن الآن نضيف ضابطا جديدا وهو سحب مشروع قانون صندوق قناة السويس لأننا نعتبره إخلالا بالأمن القومى المصرى والعربى وإهدارا لدماء شهدائنا ، لذا نرفض فكرة هذا الصندوق" .

ويتفق جورج إسحاق عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان والقيادى بالحركة المدنية مع مطالب كمال أبوعيطة: إن أول الشروط هو الإفراج عن كل المسجونين الذين لم يرتكبوا جرما ، وسحب مشروع قانون صندوق قناة السويس ، فقد أعددنا ورقة توضح إلى أى مدى يخالف الدستور والقوانين وقانون قناة السويس نفسه ، ويؤكد أن "الحوار لم يبدأ بعد ونحن فى انتظار تحسن الأمور حتى يبدأ الحوار"، وأكد إسحاق على أنه سيظل يطالب بهذه المطالب إلى بداية الحوار الوطنى وما بعده إلى أن تتم الاستجابة.

تقرير: أحمد صلاح سلمان

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 326 - السنة الحادية عشرة -
الأحد 1 يناير 2023 -
8 جمادى الأخرة 1444هـ
12 صفحة - الثمن : 5 جنيهات

المشهد

لا سقف للحرية

ذكرى

100 عام على اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون 06

ثقافة

سلمى شمس الدين.. مأساة بحجم الشعر 07

رياضة

متى تصل الكرة المصرية للعالمية 11

١٤ مليار دولار تمويلات متوقعة من شركاء دوليين تشمل حصيلة بيع أصول

الاستثمارات الخليجية تتنافس على حصص فى شركات مصرية والسعودية لديها اهتمام واضح بالاستثمار الزراعى والطاقة النظيفة

تتوقع

مصر أن يجمع البرنامج الذى أقره صندوق النقد الدولى تمويلات بقيمة ١٤ مليار دولار من الشركاء الدوليين بينهم دول الخليج من خلال عمليات بيع للأصول وقنوات التمويل التقليدية ، بعد إقرار صندوق النقد الدولى برنامج مصر للتسهيل الممدد الممول بقيمة ٣ مليارات دولار، ووافق على صرف شريحة فورية بقيمة ٣٤٧ مليون دولار فى حين كانت مصر تتوقع صرف ٧٥٠ مليون دولار بحسب تصريحات سابقة لوزير المالية، محمد معيط.

وقال تقرير صادر عن أحد بنوك الاستثمار، إن الموافقة على القرض خطوة جيدة بالتأكيد قد تعزز ثقة المستثمرين لكن هناك الكثير الذى يجب فعله ليستقر الجنيه، بينها تصفية جميع قوائم الانتظار للاستيراد ، مشيرا إلى أن تدبير البنوك اعتمادات مستندية بـ٥,٣ مليار دولار فى شهر ونصف الشهر أمر جيد لكن ما سيحدث فارقا هو أن يغطى المعروض الطلب، وكى يغطى المعروض الطلب، يجب أن يضخ المركزى سيولة ضخمة بالعملة الأجنبية لينخفض سعر السوق الموازى للمستوى الرسمي، لكن فى ظل عدم حدوث ذلك يجب أن ينخفض السعر الرسمى للجنيه وأن تستعيد مصر الثقة فى نظام الصرف بما يشجع حائزى الدولار على التنازل عنه.. وأضاف أن خيار منح عوائد أكبر من المعتاد للمتنازلين عن الدولار قد يكون جيدا ويعزز التنازل، لأن الوضع الحالي، يحرم السوق من موارد شبه مضمونة. وكشف صندوق الاستثمارات السعودى عن تطلعاته للاستثمار فى السوق المصرية فى عدد من القطاعات المختلفة على رأسها قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والخدمات المالية وسط توقعات أن يستحوذ على حصص من شركات مصرية كجزء من خطة أوسع للصندوق، لاستثمار ما يصل إلى ١٠ مليارات دولار فى مصر، حسب الرئيس التنفيذى لصندوق مصر السيادى أيمن سليمان.

ووقعت مصر خلال الأشهر الماضية، اتفاقيات بأكثر من ٣ مليارات دولار مع الصندوق السيادى السعودى وصندوق أبوظبى السيادى "القابضة ADQ"، حيث استحوذت القابضة الإماراتية على حصص فى ٥ شركات حكومية مقابل نحو ٢ مليار دولار فى أبريل، فيما اشترى صندوق الاستثمارات العامة السعودى حصصا فى ٤ شركات مصرية مقابل ١,٣ مليار دولار.

وتسعى مصر لبيع حصص من الشركات الحكومية، لتمويل مواردها الدولارية، وهو ما يرفع حجم الاستثمار الأجنبى المباشر ويسمح لها بتوفير العملة الأجنبية لتلبية احتياجاتها، حيث يعمل الصندوق السيادى المصري، على طروحات أولية لحصص فى شركات بنحو ٥ إلى ٦ مليارات دولار فى الفترة المقبلة، وفقا لتصريحات وزيرة التخطيط هالة السعيد، قالت فيها إنه سيتم إعلان الشريحة الأولى من هذه الطروحات خلال شهر بقيمة تتراوح ما بين ٢,٥ إلى ٣ مليارات دولار. وتهدف الحكومة والصندوق السيادى المصرى لإعادة تعظيم الأصول المملوكة للدولة وإعادة هيكلتها تمهيدا لطرحها فى البورصة أو على مستثمرين أو صناديق سيادية، من خلال صندوق ما قبل الطروحات الفرعي.

ووفقا لتقرير صادر عن مجلس الوزراء هذا الشهر، تستهدف مصر توقيع ٣ صفقات بقيمة تتخطى ٨ مليارات دولار، ضمن المرحلة الأولى من إعادة هيكلة الأصول البالغة ١١ مليار دولار، على أن تعمل على المرحلة الثانية بطرح ٧ فنادق حكومية للشراكة مع القطاع الخاص.

ونقلت وكالة بلومبرج، أن الصندوق السيادى القطرى أودع مليار دولار لدى البنك المركزى المصرى تمهيدا لإعلان صفقات فيما يقترب الصندوق السيادى السعودى من الاستحواذ على المصرف المتحد الملوك للبنك المركزى المصري.

وقالت حنان رمسيس، خبيرة أسواق مال أن السوق المصرى جاذب للاستثمار حيث يتمتع بأصول استثمارية قوية وأسعارها رخيصة ، فضلا عن كونه سوقا يتمتع بقوة استهلاكية محلية كبيرة إلى جانب التصدير إلى أفريقيا وأوروبا، لافتة إلى إن المملكة العربية السعودية لديها اهتمام واضح بملف الاستثمار الزراعى والطاقة النظيفة وهو ما يعزز من فرص ضخ صندوق الاستثمار السعودى استثمارات فى شركات الأسمدة والبذور والحاصلات الزراعية بشكل عام.

وحول ميزات شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) التى جذبت فى وقت سابق صندوق الاستثمار الاماراتى للاستثمار فيها ثم صندوق الاستثمار السعودى أوضحت حنان رمسيس أن الشركة تنتج منتجات بدرجة تنافسية عالية حيث أنها تستخدم الغاز الطبيعى فى مصر كمصدر للطاقة خلال عملية الإنتاج وأيضا غالبية المواد الخام المستخدمة محلية ما يعزز من قدرة الشركة على التنافسية وعدم تأثرها بشكل كبير من ارتفاع معدلات التضخم عالميا أو أزمات النقل البحري.

ولفتت حنان رمسيس أن قطاع الأسمدة فى مصر نشط ومتنام حيث يتمتع بميزات تصديرية لعدد من الدول منها السعودية والإمارات والبحرين فضلا عن إنتاج الشركة منتجات نيتروجينية تحتاجها السعودية فى صناعات متخصصة فى الطاقة.

البورصة المصرية أفصحت فى أبريل الماضى عن بيع «المالية» ٢٠ ٪ من حصتها؛ ما يعادل ٤٥,٨ مليون سهم، إلى شركة «ألفا أوريكس ليميتد» التابعة لصندوق أبو ظبى السيادى الإماراتى «ADQ» مقابل ٢٦٦,٥ مليون دولار.

تقرير - محمد صبيح

سعر النسخة فى الدول العربية الكويت ٤٠٠ فلس - السعودية ٤ ريالات - البحرين ٤٠٠ فلس - قطر ٤ريالات - الامارات ٤ دراهم - عمان ٤٠٠ بيزة - الأردن ٤٠٠ فلس - تونس ٦٠٠ مليم - فلسطين ٠,٣ دولار - لبنان ١٥٠٠٠ليرة - اليمن ٤٠ ريال- المملكة المتحدة ٢ جيك